



مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية

اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية



www.caeuweb.org



مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الإمانة العامة

بيانات

بشأن اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

- 1- وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على اتفاقية مزايا وحصانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته الرابعة بموجب قراره رقم 57 بتاريخ 17/2/1965.
- 2- اودعت حكومة الجمهورية العربية السورية وثيقة تصديقها على هذه الاتفاقية بتاريخ 26/8/1965.
- 3- وقعت الجمهورية العربية المتحدة على هذه الاتفاقية بتاريخ 17/10/1965 وسجلت التحفظات التالية عند التوقيع:-

تتحفظ الجمهورية العربية المتحدة :

- على ما جاء بالفقرة الاولى من المادة العشرين من اعضاء بعض موظفي الامانة العامة من التزامات الخدمة الوطنية .
- وعلى ما جاء بالمادة العشرين والواحدة والعشرين ، فيما يتعلق بعبارة "الموظفين الرئيسيين".
- ويقصد "بالرسوم الجمركية" الواردة بالمادة التاسعة عشرة "الضرائب والرسوم الجمركية".



مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الإمانة العامة

اتفاقية مزايا وحصانات

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

رغبة في ضمان ورعاية حسن سير العمل في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأجهزته.
فقد وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ 11/2/1965 على تقرير
المزايا والحصانات لهذا المجلس وأجهزته، وذلك وفقا للأحكام الآتية:

الفصل الأول

الشخصية القانونية:

المادة (1):

- يتمتع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بشخصية قانونية من حيث اهلية:
- أ- تملك الاموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها.
 - ب- التعاقد.
 - ج- التقاضي.

الفصل الثاني

الاموال والموجودات:

المادة (2):

يتمتع اموال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثابتة كانت او منقولة وموجوداته اينما تكون وايا يكون
حائزها بالحصانة القضائية ما لم يقرر رئيس المجلس التنازل عنها صراحة على الا يتناول هذا التنازل
إجراءات التنفيذ.

المادة (3):

حرمة المباني التي يشغلها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مصنونة ولا تخضع امواله او موجوداته
اينما تكون وايا يكون حائزها لإجراءات التفتيش او الحجز او الاستيلاء او المصادرة او ما يماثل ذلك من
الاجراءات الجبرية.

المادة (4):

حرمة المحفوظات والوثائق باتواعها كافة مصنونة سواء أكانت خاصة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية او في حيازته .

المادة (5):

يجوز لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية :
اولاً، أن يحوز عملات ورقية وغيرها وأن تكون له حسابات بأية عملة يشاء .
ثانياً، أن يتلقي تلك العملات وأن ينقلها من دولة الى اخرى او في داخل الدولة ذاتها وأن يحولها الى أية عملة يشاء ، ولا يجوز للمجلس أن يخرج من دولة - بالمخالفة للقوانين المسارية فيها - قدرأ من العملات الخاضعة لقيود خاصة أكبر مما أدخله منها الى تلك الدولة .

المادة (6):

يراعي المجلس في مباشرة الحقوق المخولة له بالمادة الخامسة سالفة الذكر ما تبديه الدول الاعضاء ذات الشأن من ملاحظات او توصيات بما لا يتعارض مع مصلحة المجلس .

المادة (7):

تتمتع اموال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ثابتة كانت او منقولة وموجوداته بالاعفاء مما يلي:
أ- الضرائب المباشرة ما عدا ما يكون منها مقابل خدمات للمرافق العامة .
ب- الرسوم الجمركية والقوانين والاورامر الصادرة بحظر او تقييد الاستيراد والتصدير بالنسبة لما يستورده او يصدره من أدوات ومواد خاصة لاستعمالها أداء لمهمته الرسمية ولايجوز له بيع ما استورده معفي من الرسوم الجمركية الا بموافقة الحكومة صاحبة الشأن .
ج- الرسوم الجمركية والقوانين والاورامر الصادرة بحظر او تقييد الاستيراد والتصدير لما يستورده المجلس او يصدره من المطبوعات الخاصة به .

المادة (8):

لا يعفى ما يشتريه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية محلياً لاعماله الرسمية من ضريبة الانتاج او رسم نقل الملكية .

الفصل الثالث

التسهيلات الخاصة بالرسائل:

المادة (9):

تعادل الرسائل الرسمية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقليم كل دولة من الدولة الاعضاء معاملة لا تقل امتيازاً عن معاملة تلك الدول لرسائل أى دولة أخرى وبعثتها الدبلوماسية وذلك فيما يتعلق بالاولوية ورسوم التخليص على البريد والرسائل البرقية بكافة أنواعها سلكية او لاسلكية والمخابرات التليفونية وغيرها وفيما يتعلق ايضاً برسوم نشر الأنباء التي تذاع بالصحف او الراديو ولا تخضع هذه المكاتبات والرسائل لأية رقابة.

المادة (10):

يجوز لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ارسال مكاتباته برسول خاص او بحقائب يكون لها وللرسول ما للرسول والحقائب الدبلوماسية من المزايا والحصانات.

الفصل الرابع

ممثلو الدول الاعضاء:

المادة (11):

يتمتع الممثلون المنفردون للدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفي المؤتمرات التي يدعو إليها المجلس أثناء قيامهم بأعمالهم وسفرهم الى مقر اجتماعهم وعودتهم منها بالمزايا والحصانات الاتية:

- أ- عدم جواز القبض عليهم او حجز أمتعتهم الشخصية.
- ب- الحصانة القضائية فيما يصدر عنهم قولاً او كتابة او عملاً بوصفهم ممثلين لدولهم.
- ج- حرمة المحررات والوثائق.
- د- حق تسلم وتسليم مكاتباتهم برسول خاص او في حقائب مختومة.
- هـ- حق إعفانهم وزوجاتهم من جميع قيود الإقامة ومن الاجراءات الخاصة بقيد الاجانب ومن كل التزامات الخدمة الوطنية في البلاد التي يدخلونها او يمرون بها اثناء قيامهم بعملهم.
- و- التسهيلات التي تمنح لمثلي الدول الأجنبية الموفدين في مامورية رسمية مؤقتة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة والقطع.
- ز- الحصانات والتسهيلات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين فيما يتعلق بأمتعتهم الخاصة.

ح- المزايا والاعفاءات والتسهيلات التي لا تتعارض مع ما سبق ذكره مما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون، مع استثناء الاعفاء من ضريبة الانتاج ومن الرسوم الجمركية على الأشياء المستوردة غير امتعتهم الشخصية.

المادة (12):

يتمتع الممثلون المتفرغون لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حتى بعد زوال صفتهم التمثيلية بالحصانة القضائية فيما صدر منهم شفوياً او كتابة بسبب قيامهم بأعمالهم الرسمية مدة تمثيلهم لدولهم في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

المادة (13):

لا تعتبر المدد التي يقضيها الممثلون المتفرغون للدول الاعضاء أثناء قيامهم بأعمالهم او في المؤتمرات الخاصة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اقليم إحدى الدول الاعضاء بمثابة مدة اقامة فيما يتعلق بحساب الضريبة اذا ما كان فرض الضريبة مترتباً على اقامته .

المادة (14):

لا تمنح المزايا والحصانات للممثلين المتفرغين للدول الاعضاء لمصلحتهم الخاصة ولكن ضماناً لتمتعهم بكامل استقلالهم في اداء اعمالهم لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ولذلك يجب على الدول الاعضاء رفع الحصانة عن ممثليها في جميع الاحوال التي يتضح فيها أن تلك الحصانة تحول دون تحقيق العدالة، وأن رفعها عنهم لا يؤثر في الغرض الذي من اجله منحت الحصانة.

المادة (15):

لا تطبق احكام المواد 11 و 12 و 13 على ممثلي الدول الاعضاء بالنسبة لحكومات الدول الذين هم من رعاياها او التي يمثلونها.

المادة (16):

تشمل عبارة ممثلي الدول الاعضاء الواردة في هذا الفصل جميع ممثلي الدول الاعضاء ومساعدتهم والمستشارين والخبراء والفنيين والسكرتيرين الموفدين معهم.

المادة (17):

يقوم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بإبلاغ حكومات الدول الاعضاء بأسماء الممثلين المتفرغين للدول لدى المجلس وكذلك اعضاء اللجان الدائمة.

الفصل الخامس

الموظفون،

المادة (18):

يحدد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بناء على ما يرفعه إليه الأمين العام فئات موظفي الامانة العامة الذين تنطبق عليهم أحكام المادة التاسعة واحكام الفصل السابع ويقوم الأمين العام بإخطار الدول الاعضاء دورياً باسماء هؤلاء الموظفين مع بيان وظائفهم .

المادة (19):

اولاً: يتمتع موظفي الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والخبراء الذين يستعان بهم بالمزايا والحصانات الآتية:

أ- الحصانة القضائية عما يصدر بصفتهم الرسمية .

ب- الاعفاء من الضريبة على مرتباتهم ومكافآتهم التي تقاضوها ويتقاضونها من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

ثانياً: وعلاوة على ما تقدم يتمتع موظفو الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والخبراء الذين يستعان بهم من غير رعايا دولة المقر :

أ- بالاعفاء هم وزوجاتهم وأفراد أسرهم الذين يعولونهم من قيود الهجرة والاجراءات الخاصة بقيد الاجانب .

ب- التسهيلات التي تمنح للموظفين الذين في درجاتهم من اعضاء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى الحكومة ذات الشأن فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالقطع.

ج- التسهيلات التي تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين في وقت الازمات الدولية فيما يتعلق بعودتهم الى وطنهم.

د- بالاعفاء في بحر سنة من تاريخ تسلمهم العمل من الرسوم الجمركية عما يستوردنه من اثاث ومتاع بمناسبة اول توطن في الدولة صاحبة الشأن.

المادة (20):

يعفى موظفو الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والخبراء الذين يستعان بهم من التزامات ائتمانية وطنية على انه بالنسبة لرعايا كل دولة فان هذا الاعفاء يقتصر على من ادرج اسمه منهم ضمن كشف يعده الأمين العام وتعتمده الحكومة صاحبة الشأن.

وفي حالة إستدعاء غير هولاء من مزلفي الامانة العامة للخدمة الوطنية فعلى الحكومة صاحبة الشأن بناء على طلب الأمين العام أن توجل على قدر ما تستطيع إستدعاء من تدعو حاجة العمل لبقائهم من هولاء الموظفين منعاً من تعطيل الأعمال الهامة تعطيلاً خطيراً.

المادة (21):

علاوة على المزايا والحصانات المنصوص عليها في المادتين السابقتين يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون والموظفون الرئيسيون هم وزوجاتهم واولادهم القصر بالمزايا والحصانات التي تمنح طبقاً للعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين كل بحسب درجته.

المادة (22):

المزايا والحصانات التي تمنح للموظفين هي لصالح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وللأمين العام الحق ، بل ويقتضيه الواجب رفح الحصانة عن الموظفين غير المنصوص عنهم في المادة السابقة في كافة الأحوال التي يرى فيها أن الحصانة تحول دون أخذ العدالة مجراها، وأن رفعها لا يضر بصالح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أما المنصوص عنهم في تلك المادة فلا ترفع عنهم الحصانة الا بموافقة المجلس

المادة (23):

يتعاون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في كل وقت مع السلطات المختصة التابعة للدول الاعضاء لتحقيق العدالة ومراعاة تنفيذ لوائح الضبط وتجنب ما قد ينشأ من سوء استعمال المزايا والحصانات المبينة في هذا الفصل .

الفصل السادس

الخبراء:

المادة (24):

يتمتع الخبراء "غير الموظفين المنصوص عنهم في الفصل الخامس" اثناء قيامهم بمهمة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تنفذاً لقرار يصدره المجلس بالمزايا والحصانات اللازمة لتأدية هذه الأمورية وعلى الاخص فيما يأتي :

أ- عدم جواز القبض عليهم او حجزهم او حجز امتعتهم الشخصية.

ب- الحصانة القضائية حتى بعد إنتهاء مأموريتهم فيما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية.

ج- حرمة المحررات والوثائق .

- د- حق تسلّم وتسليم المراسلات المتبادلة بينهم وبين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برسول خاص او في حقائب مختومة .
- هـ- التسهيلات التي تمنح لممثلي الدول الاجنبية الموفدين في مهمة رسمية مؤقتة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة او القطع .
- و- الحصانات والتسهيلات التي تمنح للممثلين الدبلوماسيين فيما يتعلق بامتعتهم الخاصة.
- ز- اعفاؤهم وزوجاتهم واولادهم القصر من قيود الهجرة واجراءات قيد الاجانب والالتزامات الخاصة بالخدمات الوطنية.

المادة (25):

المزايا والحصانات التي تمنح للخبراء هي لمصلحة المجلس ويكون للأمين العام الحق بل ويقتضيه الواجب رفع هذه الحصانة في الأحوال التي يرى فيها أن الحصانة تحول دون أخذ العدالة مجراها وأن رفعها لا يضر بمصالح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

الفصل السابع

فض المنازعات:

المادة (26):

يشمل المجلس هيئة لفض:

- أ- المنازعات الناشئة من التعاقد وغيرها من المنازعات المتعلقة بالقانون الخاص التي يكون المجلس او أحد أجهزته طرفا فيها .
- ب- المنازعات التي يكون طرفا فيها موظف بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية متمتع بحكم مركزه الرسمي بالحصانة إذا لم ترفع عنه هذه الحصانة.

أحكام جنائية

المادة (27):

ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما يؤثر على سلطة كل دولة من الدول الاعضاء في إتخاذ ما تراه مناسبا من تدابير لصيانة سلامة بلادها او أمنها او نظامها العام.

وعلى الدولة التي ترى ضرورة لإتخاذ مثل هذه التدابير أن تسارع بالإتصال برئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقدر ما تسمح به الظروف للإتفاق على الإجراءات الكفيلة بحماية مصالح المجلس .

المادة (28):

يرفع أى خلاف على تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية إلى محكمة العدل العربية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى.

المادة (29):

يعرض مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هذه الاتفاقية على الدول الاعضاء للتوقيع والتصديق عليها .

المادة (30):

انضمام احدى الدول اعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لهذا الاتفاقية يعنى إتمامها للاجراءات الدستورية لجعل هذه الاتفاقية جزءاً من تشريعها الداخلى.

المادة (31):

تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول بالنسبة للدول المنضمة اليها ما بقيت لها صفة العضوية في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

المادة (32):

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بالنسبة لكل دولة اعتباراً من تاريخ إيداعها الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وثيقة انضمامها ويقوم الأمين العام بإخطار الدول الاعضاء بإيداع وثائق الانضمام.

عملت هذه الاتفاقية باللغة العربية في القاهرة يوم السبت 12 من شوال سنة 1384 هـ الموافق 13 من فبراير سنة 1965 م من اصل واحد يحفظ بالامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتسلم صورة طبق الأصل لكل دولة من الدول المرتبطة بهذه الاتفاقية.

..... عن المملكة الأردنية الهاشمية

..... عن الجمهورية العراقية

..... عن الجمهورية العربية السورية

..... عن الجمهورية العربية المتحدة

..... عن دولة الكويت